٥ـ نظرية القيم الدولية (الطلب المتبادل) لـ (جون ستيوارت مل) :

بينا سابقا ان التجارة الدولية قد تم تفسيرها من جانب مدارس فكرية واقتصادية مختلفة وفق نظريات مختلفة ولكن كل تلك النظريات قائمة على تفسير التجارة الخارجية من جانب واحد وهو جانب العرض ، ولم يتم التأكيد على جانب الطلب الا بعد ان قدم جون ستيوارت مل نظريته والتي اسماها (نظرية الطلب المتبادل) والتي بين فيها ان القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة انتاجها ، وانما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على السلع الأخرى ، بمعنى اخر ، ان نسب التبادل الدولي تتحدد بقانون الطلب المتبادل التي تتلخص فكرته في ان عرض الدولة من سلعة تنتجها هو في الواقع يمثل طلب هذه الدولة على سلعة تنتجها دولة ثانية ، وكذلك الامر فأن عرض الدولة الثانية لسلعة تنتجها يمثل طلبها على سلعة تنتجها الدولة الأولى .

اذاً في الواقع هناك طلب متبادل بين الدولتين ولهذا فأن نسب التبادل التجاري ستتحدد عند تقاطع الطلب المتبادل لهاتين الدولتين . وان نقطة التقاطع هذه ستقع بين الحدين الأدنى والاعلى لنسب التبادل بين السلع داخليا .

ان خلاصة ما جاء به جون ستيوارت مل يتضمن ما يلي :

١- ان القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية تتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى .

٢- انه من غير الممكن تقرير قاعدة عامة لأذواق المستهلكين ، الاّ اننا ما دمنا نعرف الحد الأعلى والحد الأدنى لنسب التبادل فأن المنفعة من التجارة بين الدولتين يمكن ان تقسم بينهما بنسب متساوية .

٣- يعتمد موقع معدلات التبادل على الطلب المتبادل بين الدولتين كلتيهما ، وكذلك على مرونة هذا الطلب .

٤- اما الحلة الأخيرة فهي نفقات النقل واثرها على التجارة الخارجية ، فكلما ارتفعت ستؤدي الى تدهور معدلات التبادل التجاري للدولة التي ترتفع فيها نفقات انتاج سلعتها .

منحنيات السواء في التجارة الخارجية :

ان الأدوات الأساسية والرئيسية لنظرية الطلب هو انها تخضع لأسلوب منحنيات التفضيل (منحنيات السواء) ، ويمكن تطبيق هذا المفهوم تطبيقا مبسطا على موضوع التجارة الدولية وكما يلي :

عند النقطة (p) على منحنى السواء رقم (i2) هناك كمية معينة من القمح تنتج مقابل كمية من القماش لنفس البلد وفي الفترة الزمنية نفسها .

وان النقطتين (H ، G) ، ولو انها تعطيان كميات أو مزيجاً مختلفا من السـلعتين (القمح والقماش)، الا انهما يعطيان نفس الاشــباع الذي تعطيه النقطة (P) . لأن هذه النقاط جميعا تقع على منحنى سواء واحد .

اما النقاط الأخرى مثل نقطة (A) فأنها بالتأكيد لا تعطي للبلد نفس مســتوى الاشــباع الذي تعطيه النقطة (p) ، وانما مســتوى اكبر من الرفاهية لأنها تمثل كميات اكبر من كل من القمح والقماش ، وكما موضح في الرسم البياني ادناه :

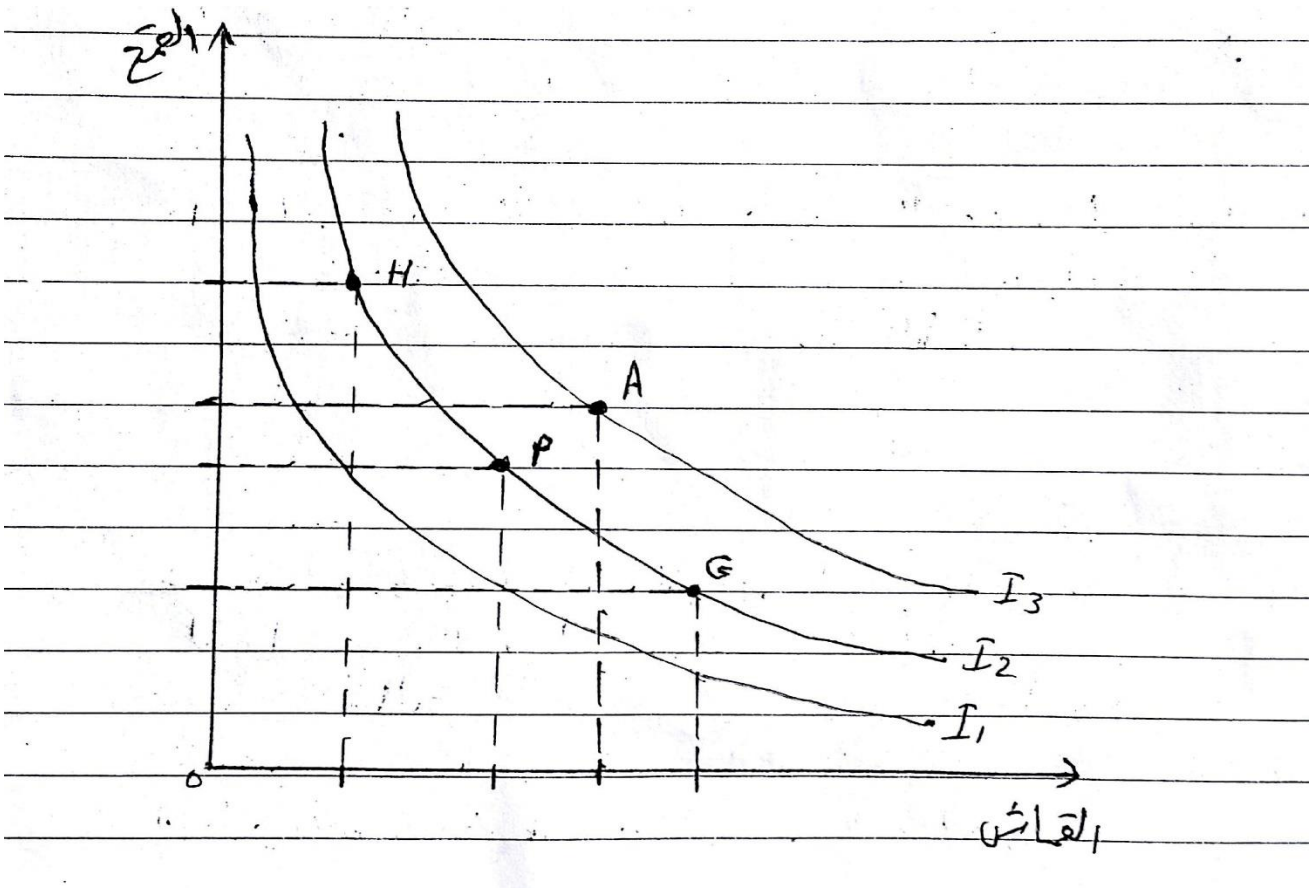

ولما كان اتجاه منحنى الســواء التجاري من اعلى اليســار الى اســفل اليمين محدبا باتجاه نقطة الأصــل ، فأذا ما انتقلنا على نفس المنحنى من النقطة (P) الى النقطة (H) فأن هذا يعني ان البلد المعني سيختار انتاج كميات اكبر من القمح مقابل كميات اقل من القماش .

فاذا اردنا تطبيق مفاهيم منحنيات الســواء على التجارة الدولية فأننا ســوف نختار حالة التفضــيل في التجارة لبلد معين عند نقطة تماس منحنى إمكانات الإنتاج مع منحنيات الســواء في التجارة لهذا البلد وهي تمثل نقطة الاختيار الأمثل لحالة الاكتفاء الذاتي .

فزيادة او تعظيم مستوى الاشباع من السلع يكون عند هذه النقطة وكما مبين في الشكل البياني ادناه:

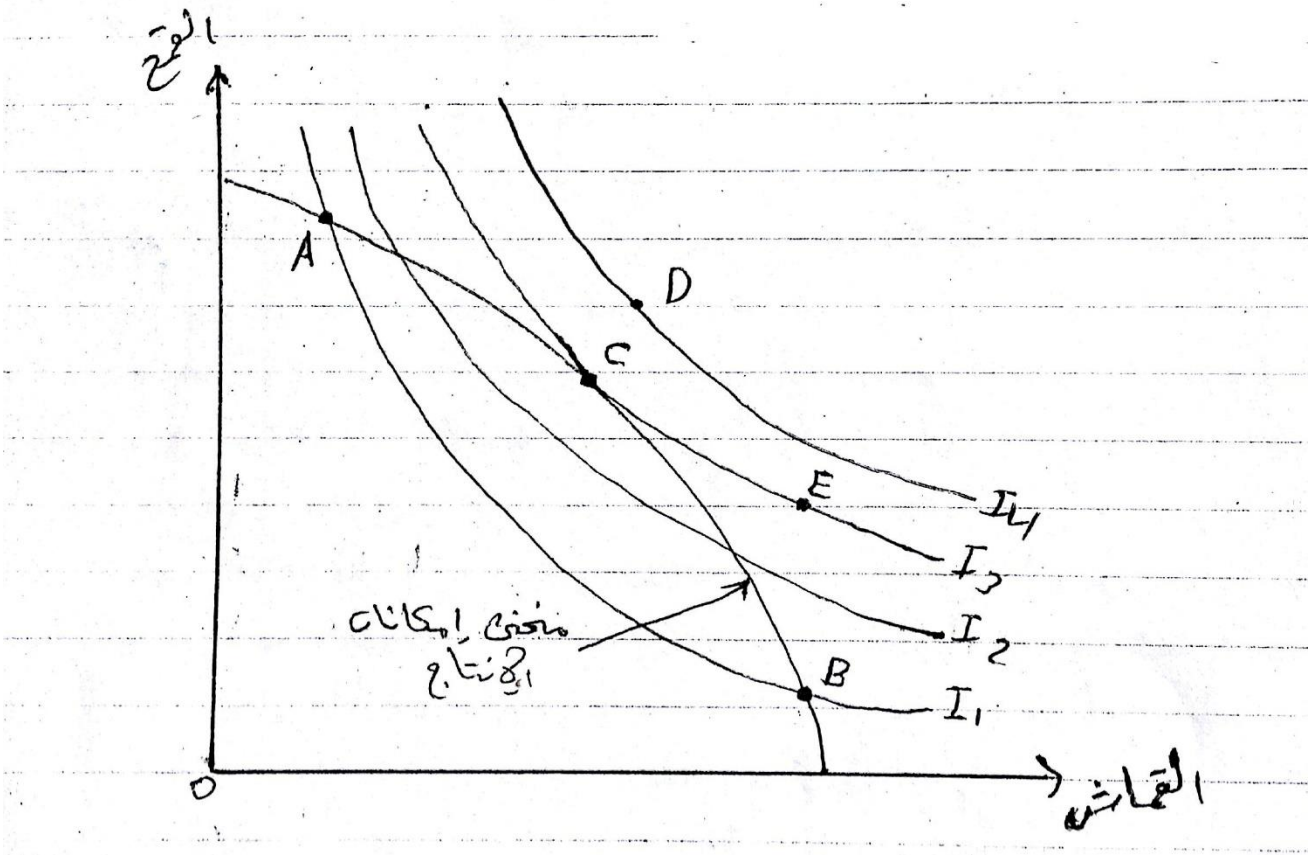

من الشكل نلاحظ ان القطر المعني يستطيع الحصول على سلعتين (القمح والقماش) بمستوى (A,B,C) ولكنه يقرر اختيار النقطة (C) لأنها تمثل درجة اشـــباع اكبر او مســـتوى اعلى في الحصـول على كل من السـلعتين (القمح والقماش) ، واثبات ذلك انها تقع على منحنى سـواء اعلى مقارنة بالنقطتين (A,B) التين تقعان على منحنى سواء اقرب الى نقطة الأصل .

بينما نجد ان النقطة (E) تعطي تفضـيل للسـلع مشـابها للنقطة (C) لانها تقع على منحنى سـواء واحد ولكن النقطة (E) تحتاج للوصـول اليها الى إمكانيات اقتصـادية وموارد متاحة اكبر من نقطة (C) وبذلك تبقى النقطة (C) هي النقطة المفضلة .

ثالثا : النظريات الحديثة في التجارة الخارجية :

١ـ نظرية هكشر ـ أولين : (نظرية توازن الأسعار الدولية):.

جاءت مساهمة هكشر ومن بعدها مساهمة تلميذه أولين لمثلا أولى المحاولات الرئيسة لتفسير الاختلافات في النفقات النسبية .

ان كتابات هكشـــر كانت ربطا صـــريحا ما بين النظرية الأصـــلية التي بدأها ريكاردو ، وبين تفسيره لأسباب الاختلافات في النفقات النسبية ، اما أولين فقد وجه انتقاداته الى مبدأ قياس القيمة على أساس العمل . حيث اعتقد ان الاخذ بأسعار السلع وليس بنفقاتها هو المنطق السليم في تفسير قيام التجارة الدولية ، فالأسعار تعكس لنا اذواق المستهلكين من ناحية والظروف المؤثرة في الإنتاج من ناحية أخرى - أي جانبي العرض والطلب كما ان الأسـعار هي الأسـاس الفعلي في قيام التبادل الدولي في الواقع العملي .

فروض نظرية هكشر ـ أولين :

١ـ وجود بلدين وسلعتين وعاملين انتاجيين هما العمل ورأس المال .

٢ـ كلا البلدين يستخدمان نفس التكنولوجيا في الإنتاج .

٣ـ احدى السلعتين كثيفة العمل والثانية كثيفة رأس المال في كلا البلدين .

٤ـ الإنتاج يخضع لغلة الحجم الثابتة في كلتا السلعتين وفي كلا البلدين .

٥ـ التخصص في الإنتاج غير تام في كلا البلدين .

٦ـ تساوي الاذواق في البلدين .

٧ـ وجود المنافسة التامة في أسواق السلعتين والعوامل الإنتاجية في كلا البلدين .

٨ـ وجود قدرة تامة لإنتقال عوامل الإنتاج محليا ، لكن هذه العوامل لا تنتقل دوليا .

٩ـ لا توجد تكاليف للنقل .

١٠ـ عدم وجود حواجز كمركية أو أي عوائق أخرى أمام حركة التجارة الدولية .

كثافة العامل الإنتاجي :

عندما تكون هناك سلعتين (X1,X2) وعاملين انتاجيين هما العمل (L) ورأس المال (K) .

فأذا كانت نسبة رأس المال الى العمل (K1/L1) المستخدمة في انتاج وحدة واحدة من السلعة (X1) اكبر من نسبة رأس المال الى العمل (K2/L2) المستخدمة في انتاج السلعة (X2) يقال في هذه الحالة ان السلعة (X1) كثيفة رأس المال .

ويقال كذلك ان السلعة (X2) كثيفة العمل أذا كانت نسبة العمل الى رأس المال (L1/K1) المستخدمة في انتاج وحدة واحدة من السلعة (X2) اكبر من نسبة العمل الى رأس المال (L2/K2) المستخدمة في انتاج وحدة واحدة من السلعة (X1) .

وفرة العامل الإنتاجي :

يقصد بالوفرة هنا الوفرة النسبية ، وهناك طريقتان لتحديد ما أذا كانت الدولة تتمتع بوفرة في عامل انتاجي معين ام لا .

الطريقة الأولى :- ويتحدد ذلك بتعبير الوحدات الطبيعية ، أي بتعبير الكميات الكلية من رأس المال والعمل المتوفرة في كل دولة . حيث تكون الدولة وفيرة في عنصر الإنتاج (رأس المال) اذا كانت نسبة كمية رأس المال الكلية الى كمية العمل الكلية في هذه الدولة اكبر منها في دولة أخرى .

الطريقة الثانية :- تتحدد الوفرة من خلال قياس سعر الفائدة (سعر رأس المال) الى الاجر (سعر العمل) (r/w) . فأذا كان سعر الفائدة الى الاجر في دولة (أ مثلا) اقل منه في (دولة ب) فأن البلد (أ) يعتبر ذو وفرة في عنصر رأس المال .

هناك علاقة عكسية بين معدل الاجر (w) ووفرة العمل أي : ↑ سعر الفائدة ← ↓ رأس المال .

وكذلك هناك علاقة عكسية بين معدل الفائدة ووفرة رأس المال أي :↑ سعر الفائدة يؤدي الى ↓ رأس المال .

وهنا لا يقصد المستوى المطلق لكل من سعر الفائدة (r) والاجر السائد (w) في كل بلد بل يقصد نسبة الفائدة الى الجر(r/w) . فقد يكون سعر الفائدة في الدولة (أ) مثلا اعلى من سعر الفائدة في الدولة (ب) ومع ذلك تكون الدولة (أ) وفيرة رأس المال أذا كانت النسبة (r/w) اقل منها في الدولة (ب) .

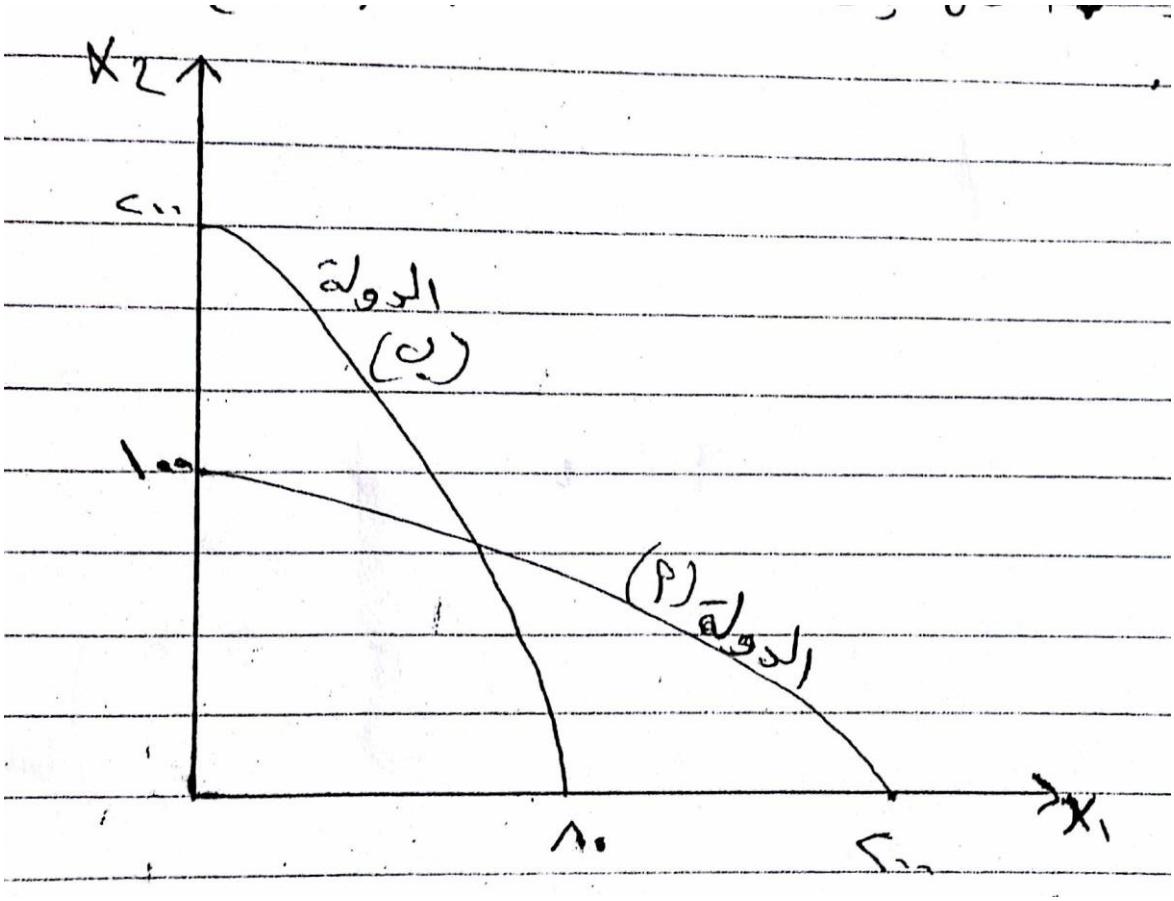

يتضـــح من الشـــكل البياني انه اذا كانت الدولة (ب) وفيرة العامل الإنتاجي (رأس المال) وان السلعة (x2) هي كثيفة رأس المال ، لذا فأن الدولة (ب) ستنتج من هذه السلعة اكثر نسبيا من الدولة (أ) .

من ناحية أخرى ، ما دامت الدولة (أ) وفيرة العمل وان السلعة (x1) هي سلعة كثيفة العمل فان الدولة (أ) يمكن ان تنتج من السلعة (x1) اكثر نسبيا من الدولة (ب) .

مضمون نظرية هكشر ـ أولين :

ان على أي دولة ان تتخصـص في انتاج وتصـدير السـلعة التي يتطلب انتاجها اسـتخداما كثيفا لعامل الإنتاج الوفير والرخيص نسـبيا فيها وتسـتورد السـلعة التي يتطلب انتاجها اسـتخداما كثيفا لـــعـــامـــل الإنـــتـــاج الـــثـــمـــيـــن والـــنـــادر نســـــبـــيـــا فـــيـــهـــا .
ان نظريه (هكشـــر - أولين) تؤكد على الاختلاف في الوفرة والندرة النســـبية لعوامل الإنتاج بين الدول كسبب رئيس او محدد للميزة النسبية ، ولهذا السبب يشار عادة الى نموذج (هكشر ـ أولين) بأنه نظرية وفرة عوامل الإنتاج